بالعربي

سميرة رجب

البحرين ... ومشكلة عدم وضوح الرؤية

فاجأتنا الصحف البحرينية ، منذ أسابيع، بنشر قرار لمحكمة الاستئناف العليا الشرعية (الدائرة السنية)، يلزم كل بحريني ينوي الزواج من زوجة ثانية على زوجته أن يحصل على إذن من المحكمة، دون أن يرفق هذا القرار، الحضاري والمتميّز، بأية تفصيليات خاصة تشير إلى سبل وإجراءات تطبيقه في المحاكم... مما يجعل في النفس مخاوف وشكوكا من أن يكون ذلك القرار، بالاسلوب المبتسر وغير الشفاف، الذي أعلن به، ما هو إلا بالون اختبار لتحقيق أغراض معينة... وفي أحسن الأحوال، يمكن أن يقال ، إن الغرض الأول لاسلوب هذا الخبر ، هو التعرف على درجة قبول المجتمع لهذا النوع من القرارات، إن لم يكن بقصد تحقيق أغراض أخرى.

إلا إنه يجب الاعتراف بأن هذا القرار المفاجئ، الذي تأخر صدوره طويلاً، والذي ما زلنا لم نطّلع على حيثياته ، والذي يحدونا الأمل في أن تكون حيثياته ومعاييره وشروطه بمستوى خطوطه العريضة، لتحقيق العدالة الكاملة والفوائد المرجوة من تطبيقاته... هذا القرار من شأنه أن يدفع البحرين إلى الأمام في سباقها مع الزمن للدخول إلى عصر الحداثة وحقوق الإنسان والانضمام إلى قائمة الدول الحضارية ، كما من شأنه أن ينقل البحرين إلى الخطوط الأمامية على طريق العصرنة من خلال أكثر البوابات خصوصية وإلحاحاً في قضايا وحقوق المرأة.

ولكن، ولأننا نعيش في عصر التناقضات ، فلم يطل الوقت إلا أياما قليلة حتى فاجأتنا الصحف ذاتها ، بقرار مفاجئ آخر، يناقض القرار السابق في أوجه متعددة... ولا يقل في وقعه المفاجئ عن القرار السابق رغم تناقضهما... وهو قرار وزارة الداخلية حول إنشاء تشكيلات جديدة من الشرطة، تحت مسمى شرطة المجتمع، بمعدل مائة شرطي (مجتمعي) في كل محافظة ومن ابنائها... وأيضاً جاء هذا القرار مبتسراً وغير شفاف، إذ لم يعلن عن مضمونه الحقيقي.

وحيث إنه لم يعلن رسمياً، حتى الآن، أي توضيح حول ماهية دور هذه الفئة الجديدة من الشرطة، فإن الاسم يعطي دلالة حول دور اجتماعي في مجال تقويم ممارسات المجتمع السلوكية والأخلاقية ، وفي المحصلة نوع من فرض الرقابة على صميم الحرية الشخصية للمواطنين.. أي أنه المسمى الجديد لـ«جماعات النهي عن المنكر» المعروفة بممارساتها المتطرفة ، ولنا في بعض الدول الخليجية خير عبرة...

يا ترى ، هل الشعب البحريني ، المعروف بأسبقيته في التطور الاجتماعي والفكري والممتد إلى بدايات القرن الماضي ، بحاجة اليوم لمن يمسك بيده ويرشده إلى «المعروف» وينهيه عن «المنكر»؟ فإذا كان الأمر كذلك، فعلينا أن نعرف ، هل يعد هذا القرار الصادر من وزارة الداخلية، بمثابة اعتراف بفشل مؤسساتنا التعليمية وسياساتها في خلق أجيال قادرة على التمييز بين «المنكر والمعروف»؟، وبذلك تسلّم دورها إلى مؤسسات وزارة الداخلية... أم هو اعتراف بفشل مؤسسة العائلة البحرينية في القيام بدورها التربوي المقدّس بتربية ابنائها على الحد الأدنى من السلوك القويم، ليتحول هذا الدور إلى مؤسسات وزارة الداخلية؟... أم هو اعتراف بفشل مؤسساتنا الإعلامية في أداء دورها الثقافي والتربوي المطلوب، لتقوم مؤسسات وزارة الداخلية بهذا الدور؟... هذه نماذج من عشرات الأسئلة التي يجب أن تواجهها الدولة ، ممثلة في وزارة الداخلية، قبل أن تفرض على المجتمع ذلك القرار المفاجئ الذي سوف ينقل البحرين إلى عصور غابرة، لم نعشها، ولسنا بحاجة لأن نعيشها في القرن الواحد والعشرين... ذلك القرار الذي لم يسعفنا ذكاؤنا، حتى الآن، لمعرفة جدواه وأهدافه الحقيقية..

أما إذا كان هناك اعتراف بهذا الكم من الفشل على كل هذه المستويات في مجتمعنا البحريني البسيط (وهذا غير صحيح)، فإنه من المؤكد أن الشرطي ذا التعليم البسيط لن يتمكن، تحت أي مسمى وظيفي، من تحقيق ما فشلت في تحقيقه كل هذه المؤسسات التعليمية والعائلية والإعلامية... ومن الأجدى البحث عن سبل أكثر نجاعة لتحقيق أهداف هذا المجتمع... إلا إذا كان هناك أهداف أخرى وراء صدور ذلك القرار الشاذ.

sameera@binrajab.com